تأثير فيروس كورونا على مسار التعليم العالي وانعكاساته على خدمة مستقبل المجتمع

د. حيدور مريم أسية
طالبة دكتوراه بجامعة وهران 1 –أحمد بن بلة–
أ.د. بن عيسى عبد الحليم
جامعة وهران 1 –أحمد بن بلة–
HAIDOURMERIEMASSIA@GMAIL.COM

ملخص البحث:

تعرّض المجتمع في السنوات الثلاث الأخيرة إلى جملة من الأزمات، كان سببها الرئيسي ظهور وباء عالمي، يُعرف بفيروس كورونا Covid-19، مسّ حياة الإنسان الذي عاش رهاب الفيروس من الناحية السيكولوجية أكثر منه من الناحية الصحية. غيّر فيروس كورونا نمط عيش الإنسان بعزله في المنزل، وعدم ممارسته لأغلب نشاطاته وعمله؛ إذ أصبح المنزل بمثابة سجنٍ له، وعلى هذا الأساس أصبحت التكنولوجيا هي الملجأ الوحيد له للخروج من عزلته.

إنّ التعليم كغيره من الميادين هو أيضا لم يسلم من الخطر المهدّد له؛ لأن التعليم هو منبع التطور والرقي، نتيجة للحجر الصحي الذي فُرِض على دول العالم من قبل منظمة الصحة العالمية، بات على المسؤولين والهيئات العلمية تغيير إجراءات ونظم التعليم، نظرا لهشاشة وعدم وجود بنية تحتية قوية تقوم بالتصدي لهذا الفيروس، وبهذا أضحت الأنترنت هي الحل الوحيد لتواصل استمراريتها ووجودها عبر اللجوء إلى عدة تطبيقات وبروتوكولات لتغطية التأثيرات السلبية التي قد تمسّ التعليم في الجامعة، وأجبر هذا العالم الافتراضي التغيير في سياسات التعليم والإدارة. وعليه يطرح الإشكال التالي: إلى أي مدى أثَّرَ فيروس كورونا على مسار التعليم العالي؟ وما هي أهم الانعكاسات التي خلّفتها كورونا في المجتمع عامة والتعليم خاصة؟ وما هي أهم الإيجابيات المتلاحقة التي ستترتّب عن كورونا وإلى ما بعد كورونا وتغييراتها في نمط العيش على جميع المستويات؟

الكلمات المفتاحية: التعليم العالي، فيروس كورونا، التعليم الإلكتروني، المجتمع، التنمية والتطور.

Abstract:

In the last three years, society has been exposed to a number of crises, the main cause of which was the emergence of a global epidemic, known as the Corona virus, which affected the life of the person who lived with virus phobia more psychologically than in terms of health. The Corona virus has changed a person's lifestyle by isolating him at home, and not practicing most of his activities and works; the house became his prison, and on this basis, technology became his only refuge out of his isolation.

Education, like other fields, is also not safe from the danger threatening it; because education is the source of development and advancement, as a result of the quarantine imposed on the countries of the world by the World Health Organization, officials and scientific committee have to change educational procedures and systems, due to the fragility and lack of a strong infrastructure to fight this virus, and thus the internet has become the only solution for its continuity and existence by resorting to several applications and protocols to cover the negative effects that may affect education at the university, and this virtual world has forced a change in education policies and administration. Accordingly, the following problem arises: to what extent has the Corona virus affected on higher education path? What are the most important repercussions that Corona has had on society in general and education in particular? What are the most important successive positives that will result from Corona and beyond Corona and its changes in the lifestyle at all levels?

Keywords: Higher Education, Corona Virus, E-Learning, Society, Development and Advancement.

مقدمة:

يعدّ اجتياح فيروس كورونا للعالم بمثابة تغيير جذري لجميع الإطارات والأنشطة اليومية التي شملت مناحي الحياة. إن لجوء كل دول العالم لفرض الحجر المنزلي وإغلاق لكثير من الأماكن العمومية كخيار لتفادي بلوغ الأزمة أجبرها على إعادة التفكير في الخطط ولاستراتيجيات الممكنة لتغيير نمط العيش، كما أنّها تنبّهت إلى أمور كثيرة كانت غير مرئية لها أغفلت عنها، من أهم هذه الأمور المشاكل التي يعاني منها قطاع التعليم العالي وسعي الجهات المعنية نحو ارتقائها مستقبلا.

تشابكت الخيوط وتداخلت لتتعقّد مسألة التعليم في الجامعة في دروب العقبات التي ولّدتها كورونا نتيجة انعدام التخطيط المسبق. فنجاح صناع القرار في اتخاذ الأنترنت كمفهوم تعليمي لتوظيف تقانات المعلومات في بناء المناهج والبرامج بما يتّسق مع مستويات الطالب المعرفية والنفسية والاجتماعية ليس بالضرورة معيار يمكن اتخاذه من مضمونه الحضاري بما ينعكس على الواقع المعاش؛ لأن مناهج التعليم العالي لا تعكس مشكلات المجتمع بصورة واضحة.

إنّ استخدام التعليم الإلكتروني في العملية التعليمية، يحتاج إلى عمق في الدراسة خاصة على المستوى الإداري والانفتاح على كل ما هو حديث في التكنولوجيا لتجاوز الحواجز في اكتساب المعرفة، كما يشغل التعليم العالي للجامعة مكانة مرموقة في المجتمع ومستقبله، بحيث يصبح لكل شخص وظيفته ومكانته في المجتمع على أساس تكوينه الجامعي. إن البحث عن مضمون التعليم العالي وتأثيره وتأثّره بفيروس كورونا وانعكاسه على خدمة المجتمع استوجبته الظروف الراهنة في البلاد، وعليه يطرح الإشكال التالي: كيف يمكن لفيروس كورونا أن يوجّه مسار التعليم العالي نحو خدمة المجتمع لضمان مستقبله؟

يهدف هذا البحث إلى إبراز أهم الأزمات التي تعرّض لها التعليم العالي خلال جائحة كورونا وتأثيرها على مستقبل الطلبة والمجتمع باعتبارها المرآة العاكسة له، كما يهدف إلى تسليط الضوء أيضا على المستقبل الواعد لأنماط التعليم والتعلّم من الناحية الإلكترونية ودعمه من خلال حماية تمويل التعليم واجتناب الكساد العالمي الذي أثّر على اقتصاد الدول، وإلى إعادة تغيّر في أنظمة التعليم وإتاحة البرامج اللازمة وإزالة الحواجز التي تعيق مسار تطور التعليم العالي نحو إنماء المجتمع وازدهاره.

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، بحيث يصف أهم المراحل والضغوطات التي واجهها المجتمع عامة والتعليم خاصة في ظل فيروس كورونا، ويقوم المنهج التحليلي بتحليل معاناة التعليم خاصة عبر المنصة الإلكترونية والانقطاع عن الدراسة وتعقّد الوضع الاقتصادي للمجتمع.

1- واقع كورونا في المجتمع والعالم:

بينما كان يعيش العالم في رخاء من العيش ومنغمسا في مشاكله اليومية التي يعيشها أي مجتمع، صُدِم العالم وفزع على إثر آخر خبر يهدّد حياته بالدرجة الأولى، وهو ظهور فيروس كورونا الذي بدأ في ظهوره بالصين لينتشر على نطاق واسع إلى جميع دول العالم، هذا الأمر الذي أربك الناس وجعلهم يعيشون الخوف بكل معانيه، ويعيشون الموت في كل لحظة. ومن هنا تأزّم الوضع الصحي، مما جعل دول العالم تتخذ جملة من الإجراءات الاحترازية تفاديا لانتشار الوباء وإعلان حالة الطوارئ الصحية.

بموجب هذا الحدث، أخضع هذا الفيروس الجميع إلى اتّخاذ التدابير اللازمة وإعداد العدّة لمجابهة هذا العدو سريع الانتشار، فتسابق الجميع في إيجاد لقاح يقضي عليه أو على الأقل يحدّ من انتشاره بسرعة، "منذ تفشي مرض فيروس كورونا في عام 2019 (COVID-19)، فقد أكثر من مليون شخص حياتهم بسبب الوباء، ومن المتوقع أن ينكمش الاقتصاد العالمي بنسبة مذهلة بلغت 4.3 في المائة في عام 2020. ملايين الوظائف قد فقدت بالفعل، وملايين سبل العيش معرضة للخطر، وسيعيش ما يقدر بنحو 130 مليون شخص إضافي في فقر مدقع إذا استمرت الأزمة. هذه مظاهر قاتمة، تعكس التحديات الهائلة والمعاناة الإنسانية التي تسببها هذه الجائحة، ولا تلوح في الأفق نهاية لكوفيد-19. في العديد من البلدان، يرتفع عدد حالات كوفيد-19 الجديدة بمعدل ينذر بالخطر، وبالنسبة للكثيرين، فإن الموجة الثانية هي بالفعل حقيقة غير مرحب بها" (United Nations, 2020, p08)

لكن الصدمة الاقتصادية غير المسبوقة الناتجة عن حالة الطوارئ الصحية العالمية كشفت بالفعل بشكل حاد عن نقاط الضعف الموجودة مسبقًا في الاقتصاد العالمي، مما أعاق بشدة تقدم التنمية في جميع أنحاء العالم، مما أثرت على جميع مجالات الحياة تقريبًا بالوباء والآثار الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عنه، فإن تركيز هذا التقرير ينصبّ على عواقب الوباء الهائلة على التجارة والتنمية. هناك من لم يسلم من هذا الفيروس فقتله، ومنهم من شُفِي وقدّرت له الحياة، وبين ذاك وذاك، شهدت جميع القطاعات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتعليمية وغيرها ركودا شلّ كل نشاطاتها اليومية ليبقى كل شخص يتساءل إلى متى ينتهي هذا؟ وأين هو الحل؟ وتبقى منظمة الصحة العالمية عاجزة عن الوقوف أمامه.

إنّ سرعة تفشّي الوباء جعلت دول العالم تسنّ عدة قوانين عاجلة منها تعليق الدراسة والأنشطة الرياضية، وبعض الممارسات الدينية وحظر التجمعات والتجوال وبعض الممارسات الاجتماعية كالمناسبات والتعازي. بعد التعرف على أعراض المرض، قامت بعض الدول بإنتاج لقاحات تختلف أعراضها من لقاح لآخر، فبالرغم من أن البعض أخذ اللقاحات، إلاّ أنها لم تلق صداها؛ لأنها حصدت أرواحا هي الأخرى، ولم يبق لها إلاّ أن تتعايش مع هذا الفيروس.

لا يمكن نسيان دور الأطباء في مواجهة الوباء لأنهم كانوا كبش الفداء له في علاج المرضى ومتابعتهم بتشديد الإجراءات الاحترازية وجعلوا الكل يعيش على أمل الشفاء. وبهذا، دُعِّم القطاع الصحي ماديا من قبل الدولة من أدوية وأدوات طبية من شأنها تعزيز الدعم وتكثيف الجهود وتخفيف الضغط المعنوي.

بعد أن وصل الوباء ذروته، بدأ في تناقص مستمر إلى زواله إلى حد ما، إذ عادت جميع القطاعات إلى حياتها العادية نسبيا، مما مكّنها من تمهيد الطريق لسريان الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتعليمية ولو نسبيا في انتظار انتهائه من الوجود تماما.

2- بروز أزمة التعليم في ظل كورونا كعائق لتحقيق التطور:

تعرّض قطاع التعليم كغيره من القطاعات الأخرى هو أيضا إلى عدة أزمات جراء جائحة كورونا وما أحدثته من صدمات وتحولات في نمط المجتمع، بحيث صار التعليم مسرحا للكوارث والثورات الفكرية، "يمثل إغلاق المدارس والجامعات محليًا وعلى مستوى الدولة، وإن كان مؤقتًا، تحديات كبيرة لأنظمة التعليم، الطلبة والأساتذة في جميع أنحاء العالم، ويكون التأثير شديدًا بشكل خاص على الأطفال المحرومين والضعفاء وأسرهم والنساء اللائي يضطررن عمومًا لتحمل عبء العمل المنزلي ورعاية الأطفال والأقارب المسنين المعرضين للخطر" (Charadine, P..& Hôr, R., 2021, p169)، وأظهرت التعليم بمظهر الضعيف والمغلوب على أمره من هشاشة وتفاوت في أداء أنظمة التعليم، خاصة التعليم العالي الذي يعدّ منبر العلم والتحصيل العلمي.

هذا الغلق الفوري أدى إلى تأزّم في أوضاع أغلبية الطلاب الذين يعانون من مشاكل اجتماعية كالفقر والبطالة، ذلك أنّ: "المستوى الاجتماعي والاقتصادي المقترن بحياة الطلاب يدفع البعض منهم إلى العمل بجوار الدراسة، فارتفاع تكلفة المعيشة والتعليم والتي يجد طالب الجامعة ما يسد به متطلباته، ذلك يجعله يتوجه إلى عمل يمكّنه من مواصلة التعليم، وذلك العمل لا يجعل الطالب قادرا على مواصلة التعليم بالطريقة المفروضة" (حمدي محمد شحاتة، 2020، ص115)، فيؤثر على أداء الطالب في الجامعة فضلا عن نظرة اليأس في المستقبل.

بيّنت كورونا وبصورة واضحة نقاط ضعف الجامعة في تسيير المنظومة التعليمية وعجز جميع الهيئات العلمية والسياسية التعليمية في مجابهة هذا الوباء والتصدي له على أرض الواقع، ما أرغمها على اتخاذ وطرح أنماط ومعايير جديدة للتعليم والتعلّم.

اضطرّت الجامعات والمعاهد والكليات إلى تطبيق الغلق الفوري لها، الأمر الذي أدى إلى انقطاع الطلبة والأساتذة عن الذهاب إليها، والانقطاع عن التواصل فيما بينها وغياب الصلة والموصول، ما زاد من تأزّم هذا القطاع الذي يعتبر مهد التطوّر والإبداع.

لاحظ مجال التعليم بصفة عامة والتعليم العالي بصفة خاصة تدهورا وانخفاضا في مستوى أداء وكفاءة الطالب وانخفاض في معدّلات الالتحاق بالجامعة، "أثناء تجربة الإقامة بالمنزل لجائحة كورونا، لا يمكن إجراء الامتحانات، ومن المرجّح أن تختار العديد من المؤسسات عدم إعادة جدولة أي اختبار، إلا أنها استمرت في تسجيل الطلاب" (Lawrence K., 2020, p118)، هذا ما جعل الطلاّب يعانون من خسائر علمية وفكرية تمسّ مستقبلهم، وهذا ربما يحرمهم من بلوغ غاياتهم الفكرية والعلمية والتعليمية والتعلّمية وتحقيق المستوى المطلوب.

انجرّ عن عمليات الإغلاق لجميع المدارس والجامعات وكل الإطارات التعليمية الحد من دعم الفرص وعرقلة تقديم الخدمات الأساسية لهذا القطاع. ولّد هذا الوضع فجوة أغلقت جميع الأبواب قسرا بين المجتمعات وجميع القطاعات بصعوبة الالتحاق بالتعليم كونه حقا أساسيا من حقوق الإنسان ومحرّك فعّال في زيادة التقدّم والازدهار لتحقيق التنمية المستدامة.

من هذا المنطلق، أصبح لزاما على صناع القرار من حكومات وهيئات علمية وعالمية واستشارية على اتخاذ إجراءات من شأنها أن تكبح الفيروس لضمان سلامة الجميع بما في ذلك القطاع الصحي وجعلها في وضع يتيح لها التعامل بشكل أفضل مع الأزمات ولا يمكن نسيان دور الإدارة في التأثير على جميع مستويات التعليم بكفاءة وقيادية وتعزيز التواصل والآليات التي تساعد في إنماءه.

3- دور الأنترنت في التصدي للجائحة:

على الرغم من تفشي كوفيد 19، إلاّ أن جميع الدول لم تفقد عزيمتها وإصرارها في التصدي له، ولم يمنعها من الاستمرار في محاولة تجنب الأزمات المتكرّرة. تبقى الأنترنت الملجأ والمخرج الوحيد لهذه الأزمات، فـــ"مع تركيز العالم على النمنجة الإحصائية لجمع البيانات من حالات COVID-19 المتزايدة، والحلول المستمدة من معالجة تلك البيانات، فهذا يعني أن الحلول المشتقة قد تكون مدفوعة تقنيًا أيضًا. في الواقع، حتى مع تكثيف الحكومات والعلماء والوكالات والأفراد وأصحاب المصلحة الآخرين البحث عن لقاح وعقار لهذا المرض، فقد نجحت العمليات التكنولوجية بالفعل، كما ذكرنا سابقًا، في المساعدة في الحد من انتشار الفيروس" (Zaheer A., 2020, p132)، ذلك أن كورونا لا تستطيع أن تهاجم العالم الافتراضي، والذي يكفل استمرارية عملية التعليم والتعلّم عن بعد واستمرارية جميع المعاملات الإدارية اجتماعيا، اقتصاديا، سياسيا، وتعليميا.

تسعى الأوضاع الراهنة للعالم إلى الإشارة بأنه لا سبيل من الخروج من هذا المشكل إلاّ عن طريق التكنولوجيا بما "أن تكنولوجيا التعليم لا تعني مجرّد استخدام الوسائل والأدوات والأجهزة الحديثة في التدريس ولكنها تعني كذلك طرق التفكير والتنظيم والتنفيذ التي يعتمدها المتعلمون لحل المشكلات واكتساب المعارف وتكوين المهارات وبناء الكفاءات المختلفة" (محمد الصالح حثروبي، 2002، ص108)، فالاهتمام بالعلم موجود في شتى مناحي الحياة كاهتمام نظري على الأقل في الحجر المنزلي، لا يمتد إلى الواقع، فالخبرة الواقعية لها دورها في توجيهات التربية التكنولوجية.

حاولت جميع الإطارات التكيّف مع هذا النظام الإلكتروني، إلا أن أغلبيتهم لم يتمكّنوا من استعماله؛ لأنهم لم يخضعوا لدورات تدريبية تكوينية لهذا النظام. سعت جميع الإدارات بما فيها إدارة التعليم العالي إلى التوجّه نحو تبنّي الإدارة الإلكترونية كإستراتيجية جديدة لسير العمل الإداري بشكل أفضل،حيث عملت على الاستفادة من خدمات الشبكة عبر مختلف التقنيات لتوفير بيئة ملائمة لتقديم دعم الربط بالأنترنت.

ففي الأطوار الثلاثة (الابتدائي، المتوسط، والثانوي)، كان هناك انقطاع كلي للدراسة بإغلاق المدارس، وأثّر ذلك على مستواهم العلمي، كما لم تكن هناك أي أرضية أو موقع يقومون من خلاله بمواصلة الدراسة لا من قبل الإدارة ولا من قبل الأساتذة والهيئات الخاصة، وهذا يثبت هشاشة البنية التحتية لهذه الأطوار،وهذا راجع إلى عدم وجود سياسية وطنية تقوم بإنشاء بنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال.

لجأت الدول إلى التسيير الإلكتروني للخروج من الأزمة، وشرعت الجامعات في تقديم الدروس لجميع الطلبة في مختلف الأطوار لإنقاذ الموسم الدراسي عبر المنصة الرقمية، و"لقد انكبّ الأساتذة على التحضير عن بعد من أجل التلامذة ومن أجل الطلاّب، إلاّ أن هذا التعليم (الجديد) عن بعد كشف مصاعب كثيرة منها: أن بعض المدرسين يعجزون عن صياغة دروسهم ومحاضراتهم حيث ترسل إلى المعنيين بواسطة الأنترنيت، لأنهم تعوّدوا على الارتجال والشفوي انطلاقا من رؤوس أقلام مع إحضار مطبوعات..." (أحمد شراك، 2020، ص13). انتقل العالم إلى عصر المعلومات؛ لأنه أثبت ضرورة إدماجه ضمن خطط التعامل مع الأزمات والاستفادة من

التطبيقات التي يتواصل عبرها المجتمع خاصة الأستاذ والطالب، كتطبيق CALL، BYOD، ZOOM، MOODLE، وغيرها من التطبيقات كنافذة لفتح ومد جسور المعرفة بينهم، ولا يمكن نسيان أن بعض المواقع توفر كتب إلكترونية من شأنها تعزيز الدعم المعرفي والعلمي.

بفضل التطورات التكنولوجية، تعايش العالم مع أزمة كورونا وانخرط في جو الإلكترونيات وتدبير أموره بشكل حيوي عن بعد دون الحاجة إلى استكلاف الجهد والوقت والمال، خاصة في عقد الاجتماعات. للرقمنة انعكاسات ومزايا تتمثّل في إتاحة الفرص للمواطنين لإيجاد فرص عمل من المنزل، كما تسهم في ترشيد الإنفاق العمومي غير العائد الاقتصادي والمالي لتحسين الأداء، كما يكون المستخدم على دراية بآخر المستجدات الحصرية.

لا تعني أنّ الفكرة الجديدة تلغي بها القديمة، وإنّما التطوير هو مسايرة للواقع القابل للتغير على مر الزمن وإلى الأسلوب الذي يتلاءم مع هذه الحياة المتغيّرة، "إن التقدّم العلمي والتكنولوجي قدر لا فكاك منه، وأن على المجتمع أن يسعى دوما إلى تحقيقه، ليس ضمانا لازدهاره فقط، بل لبقاء مكانه ومكانته في هذا العالم، ولكن على أن يظلّ في حدود اختيارات الإنسان واحتياجاته، ولن ينتج المجتمع إلا ما هو في حاجة إليه، ولا يستورد إلا ما هو ليس بقادر عليه" (علي أحمد مدكور، 2014، ص413). ومن أجل هذا أصبح التحدي على البقاء وعدم قبول الهزيمة هو الشغل الشاغل لكل مواطن يريد العيش والتقدّم خطوة نحو الأمام.

4- تجربة الجزائر في تطبيق التعليم عن بعد:

إنّ مشروع الجزائر الإلكترونية هو مشروع بدأ منذ سنة 2013 كإستراتيجية تسهّل للإدارة انتقالها إلى إدارة إستراتيجية إلكترونيا بكفاءة وأداء متكاملين، إلا أن تطبيقها على أرض الواقع بقي أمرا صعبا إلى يومنا هذا. يمر التعليم عامة والتعليم العالي خاصة بظروف صعبة لما لها من فائدة في خدمة المجتمع، إذ تهتم بالبحث عن الحقيقة والبحث العلمي، ويوجد هناك بعض البرامج المطبّقة للإدارة والتعليم عن بعد، ولكن لا توجد رؤية إستراتيجية واضحة المعالم.

تعتبر قضية التعليم في زمن الكورونا في الجزائر من أهم القضايا التي أثارت عدة نقاشات في أساليب التعليم. اتّخذت الجزائر جملة من التدابير على مستوى الجامعات ومن أهمّها وضع أرضية خاصة بالجامعة لمتابعة الدروس والامتحانات عن بعد، ودعوة كل من الأساتذة والطلبة إلى التكيّف والانخراط مع العملية البيداغوجية عبر الأنترنت من أجل استكمال البرنامج. تهدف هذه التدابير إلى ضمان السير الحسن للتعليم وإتمام السنة الدراسية كتخطيط استراتيجي.

عكس الواقع المعاش مدى تأخّر الجزائر في استعمال التكنولوجيا، كما أنها اكتفت في بعض الأطوار بما هو مدروس، نتيجة فشلها في إيصال المعلومات لكل الطلبة بسبب عدة عوامل منها عدم تمكّن البعض من الدخول إلى الأرضية الرقمية نتيجة بطئ في التدفق السريع للأنترنت، وجود مناطق عديدة معزولة تماما وأخرى غير متصلة بها، إضافة إلى المشاكل الاجتماعية التي يعاني منها أغلبية المجتمعات في الجزائر.

أثيرت وضعية الأنترنت في الجزائر معضلة أخرى وهي عنصر المورد البشري الذي بقي مهمّشا دون مراعاته وإهماله بعدم إدراجه كعنصر إستراتيجي بكفاءته وفعاليته في عملية بناء البنية الأساسية لنجاح المنظومة، وهو المحرّك الفعلي لها، وهذا الإغفال وعدم إعطاء القيمة المستحقة لهذا المورد البشري من أهم

الأسباب التي أفشلت برامج الإصلاح التنموي، ولا يمكن نكران بأن الجزائر لا تملك اليوم الإطارات الكفؤة في مجال التكنولوجيا؛ لأنها لم تخصص برنامجا يسمح بتكوينه وتدريبه.

في ضوء الثورة التكنولوجية التي يعيشها الإنسان المعاصر في صراعه مع المرض في وسائل التواصل والمعرفة، هناك غياب الجانب التطبيقي، وربما هذا راجع إلى أسباب اقتصادية اجتماعية وعدم ربط التعليم بالمؤسسات العمومية الحكومية وعدم إشراكها في المنهج المدروس، "إن التكلفة العالية للأنشطة التطبيقية كزيارات لمواقع العمل أو التدريب في معامل متطورة أو إجراء بحوث مشتركة بين الطلاب وبعض عناصر سوق العمل، أو إجراء نشاطات تطبيقية بأسلوب المحاكاة، كل تلك الأمور التي لا يستطيع مصمّم المناهج في جامعات البلدان النامية توفيرها بسهولة" (وليد خضر الزند، هاني حتمل عبيدات، 2010، ص98)، وهذا في ظل غياب البعد النظري طويل المدى وربط البعد الأكاديمي بالبعد الخدمي، واستخدام أنظمة التقويم للنظر إلى الخلل الذي يعيق مسار هذه العملية.

وكدليل على ضعف منظومة التعليم العالي عبر الأنترنت، أوصت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي كل من الأساتذة والمدراء والعاملين بالانسجام مع الهياكل التكنولوجية باعتماد المنصة الرقمية الموحّدة والمتمثّلة في أرضية مودل (MOODLE)، واستغلال الأساتذة الباحثين حديثي العهد في التوظيف بحكم استفادتهم من التكوين في وسائل الإعلام والاتصال في تأطير وتكوين زملائهم من الأساتذة الذين ليست لديهم القدرة الكافية على استيعاب تكنولوجيا الإعلام، وإرشادهم بتوفير دليل المستخدم الذي يشرح كيفية استخدامها وإقامة يوم دراسي لذلك.

قد تنجح هذه البروتوكولات نظريا ونسبيا مع بعض التخصّصات، ولكن عمليا، هناك تخصّصات تستدعي الدراسة الميدانية في الشعب العلمية والتقنية، إضافة إلى عدم وجود تواصل فعلي بين الأستاذ والطالب، مما يفقده الرغبة في التعلّم، ناهيك عن صعوبة فهم بعض المقرّرات، بالإضافة إلى عدم توافر الإمكانيات المادية للدراسة عن بعد.

5- دور السياسة التعليمية في حماية التعليم العالي وإعادة هيكلته:

بقدر ما لجائحة كورونا من وقع سلبي، إلاّ أنها جعلت الكل يعيد التفكير مرة أخرى لتدارك وضع وأحوال المجتمع ومجابهة التحدّيات مستقبلا. دفع هذا الانقطاع الفعلي عن الدراسة إلى استخدام الذكاء الاصطناعي كبديل للمعرفة وصياغة الشكل الجديد للعملية التعليمية.

أدرك المسؤولون من وزير التعليم العالي ومدراء المؤسسات الجامعية أن إحلال الأنترنت في التعليم محلّ الجامعة والبيداغوجيا هو محاولة لمواجهة الجائحة، وبسط في موضوع التدابير البيداغوجية، والتحرّر من الحجر المنزلي والقيود المفروضة في الجامعة، وخوض المواجهة الدائرة بين كورونا والمجتمع. أعربت الجزائر انضمامها إلى الرقعة الرقمية كسياسة تعليمية وثقافية للأمة العربية والجزائرية، بحيث تعتبر فرصة لاستكمال مشروع "الجزائر الإلكترونية".

تعميم استخدام الأنترنت في البلاد إداريا، سياسيا، اجتماعيا، اقتصاديا وتعليميا هو وسيلة لتحقيق الأهداف ووسيلة للتحرير والتحضّر، ومن ثمّ لا بدّ من بذل الجهود لجعلها ناجعة وقادرة على تغطية جميع مظاهر الحياة المختلفة. ولكن يبقى التطور الإلكتروني مجرّد عالم افتراضي لا يعكس حقيقة المجتمع وواقعه الفيزيولوجي وميكانيزماته، بل استعمالا يسهّل ويسيّر شؤونه المختلفة.

ترتبط السياسة التعليمية بالسلطة من خلال القوانين والتشريعات من الناحية الإدارية، فهي في هدفها الأخير تحاول أن تعزّز قدرات الفرد وتبيان دوره وفاعليته في المجتمع، "إستراتيجية التعليم لا بد أن تكون مخططة بصفة دقيقة أي بعد تحليل دقيق للوضعية التعليمية التي تندرج فيها، وتبنى قبل سريان الوضعية التعليمية مع التنبؤ بدرجة تلاؤمها. بينما إستراتيجية التعلّم تظهر وتستخدم خلال ممارسة الفعل التعلّمي" (عبد القادر لورسي، 2016، ص193)، وهذا ما هو غائب على الساحة الإلكترونية في الأرضية الرقمية المخصصة من قبل الوزارة.

إن إسناد التخطيط إلى السياسة التعليمية هو خطوة لرسم تغيير في أنماط ووسائل التدريس في الجامعة بغرض التأثير والتحسين من الأداءات بشكل دائم، بحكم أن التعليم المستمر مدى الحياة منبثق من التغيير الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع، وبذلك يتغيّر مفهوم التعليم من ناحية الأهداف التعليمية، المحتوى التعليمي، طرائق وأساليب التدريس والتقويم والتطوير بالاعتماد على الدراسات الجديدة التي تتواصل في محيط نظامي، ويؤدي إلى حدوث تعليم مع ظهور حاجات جديدة وظروف جديدة ودارسين جدد، أهداف ومناهج جديدة للتعليم والتعلم.

استهدفت التكنولوجيا العالم العربي عبر لغتها التي أضحت واسعة الانتشار نتيجة الاستقبال الواسع لمختلف العلوم الغربية، الأمر الذي وضع اللغة العربية موضع الخطر خاصة في فترة كورونا، ما أجبر أغلبية المستخدمين استخدام اللغة الأجنبية في التعامل مع الآخر، "لهذه الأسباب بقي المتعلم، والمثقف في البلاد العربية يعاني من مشكلة اللغة المتطورة، التي فرضت نفسها كضرورة حضارية، ثم لأنها تحمل المعرفة الجديدة العصرية، غير أنه –المتعلم- لم يجد في معظم الأحيان السبيل الأنسب لتدارك النقص الذي يعانيه على مستوى المعرفة وخاصة العلمية منها" (أحمد ناشف، 2011، ص117)، فالمنتظر من الحكومة الجزائرية أن تولي اهتماما كبيرا إلى المسألة اللغوية في الجزائر وإدراجها في وسائل التواصل الاجتماعي وتوظيفها على اللوحة الإلكترونية لكي لا يصعب على المتعلم البحث في ميادين تخصّصه وصناعة فكره.

إن غاية السياسة التعليمية هي تجسيد الخطط لتوجه أهداف التعليم الجامعي لخدمة المجتمع ونشر وتبادل المعرفة والمساهمة في التعامل مع الأفكار والقدرة على التعامل مع المواقف، وبالتالي يحقّق متطلبات التنمية البشرية وتحقيق الرفاه للمجتمع.

هذا ما أثبتته كورونا اليوم من خلال عبورها كل الساحات والميادين لتسليط الضوء على دائرة المعرفة الإنسانية واستجابة المجتمع لما يتطلّبه من التعمّق في الدراسات الميدانية لتطوير التنمية والإلمام بأساسيات المعرفة ومواصلتها في التغيير بما يتناسب مع حاجاتها المتغيّرة.

اعتنت السلطة الجزائرية بمسار تطور التعليم العالي، بحيث شملت عدة إصلاحات للتحسين في أداء خدمتها للمواطن، إلاّ أنها تدهورت بسبب التغييرات المتلاحقة خاصة في السنوات الأخيرة، مما جعلها تتخبّط في المشاكل الاجتماعية منها والاقتصادية، والتي فرضت ضرورة إيجاد سياسة وطنية وإنشاء البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات.

6- أهم الآليات المعتمدة في مواجهة تحديات كورونا في التعليم العالي:

يعتبر الأستاذ مصدرا للتحصيل العلمي الذي هو فكرة بعيدة المنال عن تحقيق غايتها في المنصات الرقمية خلال الجائحة، ببروز عدة حواجز تعيق تطور مسار التعليم العالي من أبرزها ضعف الجدية في تنفيذ

الجوانب التطبيقية وغياب البعد المؤسسي التنظيمي، ضعف فاعلية العنصر البشري وغياب أسس الجودة في التعليم وضعف التخطيط الشمولي.

غيّرت كورونا آليات العمل، وأبرزت أهم الحاجات التي يجب توفيرها في المجتمع، وانعكس ذلك أيضا على الجامعة التي أثبتت ضعف سيطرتها على المستقبل من عدم الاهتمام بمتابعة الحاجات البيداغوجية، ضعف روح الحماس، ضعف اللجان في إسهامها في عملية التخطيط المسبق ومتابعة التنفيذ والجدية.

إن الشرط الأساسي في استنباط الرؤى المعبرة والموجهة لمجتمع ما هي من خلال الأهداف التعليمية وترجمتها وفقا للمتغيرات، "إن الأساس في وجود المدرسة هو رغبة المجتمع في إعداد أفراد صالحين... من خلال تهيئة المواقف التي يواجه فيها الطلبة المشكلات بحياتهم وبمجتمعهم، ومن ثم تدريبهم على حل المشكلات بأسلوب علمي... والتوعية بكيفية توظيف معلوماتهم وخبراتهم في المواقف الحياتية المختلفة" (علي سامي الحلاق، 2010، ص117). والهدف من هذا هو تنمية التفكير العلمي وإعداد الفرد على فهم بيئته وتغيير شخصيته نحو الأفضل وبناء سلوكياته.

من بين أهم الآليات المعتمدة في الجزائر لمواجهة كورونا على مستوى التعليم الجامعي والتي أقرّتها السلطات العمومية في ظل ظروف الحجر الصحي والتي تقتضي باتخاذ التعليم عن بعد كخطوة أولية، وضع رزنامة يتم من خلالها تقييم الطلاب، ولكي تنجح هذه العملية يجب تفادي جملة من النقائص منها التخلص من فكرة الحداثة التقنية في البلاد، مراعاة الجهد المبذول من طرف الأساتذة لما فيه من مشقة نفسية وجسدية، مواءمة المنهج المقرّر مع الواقع المعاش للمجتمع، تمكين الطلبة من كافة الوسائل والإمكانيات المادية من أجهزة وتدفق في الأنترنت وغيرها من المساعدات.

للسياسة التعليمية أبعاد اجتماعية تربوية علمية تسعى إلى تغيير الأوضاع القائمة وتطويرها، إن "تغيّر السياسات التعليمية أمر منطقي يساير التغيرات الحادثة في المجتمع، ولكن يجب أن يرتبط ذلك بالحاجة إلى التغيير والاعتماد على المنهج العلمي في إدارة التغيير وليس وفقا للأهواء والأغراض، ويمكن تقنين ذلك باعتبارات لماذا التغيير؟ ومتى؟ وكيف؟ فمراجعة السياسات وتعديلها، أمر ضروري كل فترة زمنية أو مرحلة من مراحل تطور المجتمع" (عبد الجواد بكر، 2003، ص23)، والإلمام بالثقافات والعقليات والاقتصاديات عوامل جعلت عملية تنفيذ المنهاج الدراسي في علاقة استمرارية معها لتغيير حاجات الفرد من وقت لآخر، خاصة بالتعليم العالي هي التحديات التي يواجهها أعضاء هيئة التدريس الذين يفتقرون إلى خبرة التدريس عبر الإنترنت، ووقت التحضير الكافي للتدريس عبر الإنترنت والدعم التكنولوجي. كما أن الطلاب مقيدون بالصعوبات المرتبطة بافتقارهم للمشاركة الأكاديمية النشطة ومواقف التعلم الجيدة، بالإضافة إلى "الافتقار إلى الانضباط الذاتي، والمواد التعليمية المناسبة، وبيئات التعلم الجيدة عندما يكونون معزولين عن أنفسهم في المنزل.

عبر هذه المشاكل، تسعى الجزائر اليوم إلى استغلال الأجهزة والأدوات الإلكترونية عبر إنشاء بنية تحتية، وذلك عبر القيام بتدريب وتكوين الأساتذة والطلبة على استعمالها، إعداد هيئة ولجان خاصة عملها التصميم والتخطيط لوضع أسس التنمية الشاملة وإعداد برمجيات تعليمية خاصة لذلك، تعزيز التواصل بين كل من الأستاذ والطالب وتدريبه وفقا للحاجات الاجتماعية المتجدّدة.

يمكن اعتبار التعليم الإلكتروني ما هو إلا حل بديل لتجاوز فترة إغلاق المدارس والجامعات في ظل التحولات التي فرضتها كورونا على المجتمع، إذ "تعتبر تقنية المعلومات من أبرز مظاهر العصر الحديث، ويعد الإلمام باستخدامها وتوظيفها في الحياة، من أهم الأدوات للقوى العاملة في القرن الواحد والعشرين. ولأن إعداد

الأفراد، للنجاح في الحياة، من مهام التربية، فقد أوجب ذلك، أن يكون من مهام المدرسة إعداد الطلاب، ليتفاعلوا مع التقنية بكفاءة ومهارة" (إبراهيم بن محمد عسيري، عبد الله بن يحيى المحيّا، 2011، ص15)، إن التعليم التقليدي لا يدعم قدرات الأساتذة بالمهارات الكافية لتعزيز مستوى الطالب وقدرته على إيجاد وظيفة في المجتمع الخاضع لقوى الاقتصاد العالمي الجديد.

7- نحو بناء نظام تعليمي من أجل تحقيق التنمية:

يبرز التعليم الجامعي دوره في ضمان المستقبل لأي مجتمع ليواكب حركة التقدم التكنولوجي في زمن الكورونا، بحيث يساهم هذا النظام التعليمي في تدعيم الإمكانات البشرية وتجسيد طموح المجتمع لترسيخ مقوماته الحضارية.

إن المؤسسات التعليمية في العالم العربية عامة تفتقد إلى التحديث وعدم توفير البيئة المناسبة للتحسين من أساليب التدريب، افتقار اللجنة للمعرفة الكافية خاصة على مستوى الإدارة، ذلك لتقلّد الأساتذة المناصب الإدارية وعدم التجديد والابتكار والاعتماد على الطرق القديمة.

يحتاج نجاح التحديث في التعليم إلى تجديد البنية والمحتوى والأسلوب، "ومن إشكالات التحدّي ما يتصل بواقع البحث العلمي وأساليب التحري والتجريب. إن قلة الاهتمام بالبحث العلمي جعل نظامنا التعليمي عاجزا عن مسايرة الجهود التي يتطلّبها ميدان البحث والتحري من أجل الوصول إلى الحقيقة" (عبد القادر فضيل، 2016، ص98)، فإعداد الطالب للقيام بالأعمال المتطلبة في سوق العمل كحل بالتركيز على العلاقة بين الجامعة والتطوير المجتمعي.

التطوير عملية معقدة لها علاقة بالأبعاد الذاتية للواقع التعليمي، وهي من مهام المخططين، بحيث لا يمكن نسيان مخالب العولمة التي وضعتها على اللغة العربية خاصة في الجامعات مستغلة تقنياتها الغربية وأشكالها، ولهذا على دول العالم العربي إلى الاستثمار في ذوي الخبرات والكفاءات العربية خاصة الموجودة منها في الخارج.

تحرص إدارة الجودة الشاملة في التعليم إلى رفع كفاءة أداء البحث العلمي وتوفير الجو الملائم لتحسين العملية التعليمية التعلّمية بيداغوجيا وفكريا وعلميا وعمليا، "إن الإدارات التعليمية المختلفة في المؤسسات التعليمية تهدف بجملها إلى تحقيق الأغراض المنشودة في عملية التعليم والتي تمثل النمو الأكاديمي والشخصي للطلبة. وتهدف إدارة الجودة الشاملة في التعليم إلى إعداد الطلبة وتزويدهم بقدرات ومهارات مناسبة تجعلهم قادرين على معايشة غزارة المعلومات، وعمليات التغيير المستمرة" (مرزوق مطر الفهمي، 2016، ص69)، ومن أهم ما ترمي إليه إدارة الجودة الشاملة في التعليم هو تحسين كفاءات الأكاديميين من أساتذة وطلبة وإداريين من خلال عملية التدريب المستمر، وتطوير الهياكل الإدارية وتوفير جو من التفاهم والتعاون بين جميع العاملين في النظام التعليمي.

خاتمة:

من خلال ما سبق، يمكن استخلاص أهم النتائج التي قامت بها هذه الدراسة، وهو أنه في الوقت العصيب الذي مرّ به العالم خاصة في الجزائر قد مثّلت أزمة كورونا فرصة لجميع القطاعات لتوجه اقتصاد الجزائر وازدهارها نحو استخدام الرقمنة كخيار مفروض على السلطة لا يمكن تجاوزه نظرا لخطورة الوضع.

تأثّر الجميع من البروتوكولات الصحية التي قامت بها الدول من الحجر المنزلي الذي تسبّب في ظهور أزمات نفسية، اجتماعية، اقتصادية، سياسية، من أجل المحافظة على سلامة الجميع من خطر يهدّد الروح البشرية بالدرجة الأولى، ومن جانب آخر، تقلّصت نسبة التلوّث في العالم نتيجة وقف حركة التنقل ما بين المدن وما بين الدول جويّا، بريّا وبحريّا وإعادة انتعاشه من جديد.

شروع قطاع التعليم الجامعي في تبني الأرضية الرقمية من أجل إنقاذ مصير الطلاب بالتواصل عن بعد ما هو إلا خيار طارئ التجأت إليه المؤسسات التعليمية كآلية جديدة لاستغلالها في توفير المادة العلمية، فبعد استخدام التعليم الإلكتروني أعادت الجزائر حساباتها على كل خططها المستقبلية والبرامج التنموية للبلاد.

إن المشكلة التي تعاني منها الجزائر هي ضعف عامل المواكبة العصرية التي لم تتعوّد عليه بعد، بسبب التخلف، فلذلك عليها أن تقوم بالتحدي عبر التركيز في تأسيس البنية التحتية للجامعة والنهوض بالتعليم العالي عبر السعي إلى جلب التكنولوجيا وتوسيع استغلالها خاصة في التخصصات التنموية التي تعطي الاستقلالية والتحرّر من القيود المفروضة، والبحث عن البدائل للبنى التحتية للرفع من جودة الأداء في جميع القطاعات.

تضرّرت جميع المجتمعات من تفشي كوفيد 19، على غرار أن المجتمع الغربي التزم بالبروتوكولات الصحية والإجراءات الوقائية، إلا أن أغلبية المجتمع العربي لم تكن لديه هذه الثقافة، ودور الجامعة هنا هو أن تكون وسيلة لرفع وعي الناس الصحي وتعليمهم أساليب الوقاية قبل العلاج، وربط المقرّرات الجامعية بمشكلات المجتمع وبخطط التنمية.

يزيد الرفع من كفاءة الجهاز الإداري للمؤسسات التعليمية من تطوير طرائق وفعاليات التدريس لتتجه إلى التطبيق المهاري أكثر منه نظري معرفي ليكون الطالب على دراية بآخر المستجدات بجميع القطاعات، وتشجيع التفكير على المدى البعيد للوصول إلى نتائج أفضل.

من أهم التوصيات التي يمكن الإشادة بها هي أنه من الضروري أن تتخذ الحكومات في هذه البلدان تدابير فرديًا وجماعيًا لسد الفجوة في الوصول إلى الأجهزة الإلكترونية المناسبة واتصال الإنترنت الموثوق به عبر التعاون بين الصناعات ووزارة التعليم، ومعالجة احتياجات التعلم للطلاب المحرومين في المناطق الريفية هي موضع ترحيب، وكذلك المبادرات التي تهدف إلى تعزيز القدرات المحلية لتوفير التعليم للأطفال والشباب الأقل حظًا. يمكن توفير حل آخر، وهو دعم فردي مؤقت من خلال تدخلات من قبل السلطة المحلية أو زيارات منزلية من قبل الأستاذ أو المعلّم (أي يقوم بزيارة الأطفال في المنزل لتقديم الدروس أو الدعم) للطلاب الذين لم يتمكنوا من مواصلة تعليمهم لأسباب مختلفة مثل عدم الوصول إلى الدروس عبر الإنترنت أو الاضطرار إلى العمل في المنزل أو في المزارع لإعالة أسرهم وسد التفاوتات التعليمية.

أيضا يمكن الاستفادة من الاستثمار في إنشاء منصات التعلم عبر الإنترنت. على الرغم من وجود العديد من منصات التعلم عبر الإنترنت المتاحة على الإنترنت، إلا أن العديد منها لا يقدم محتويات تعليمية محددة ذات صلة مباشرة بالمتعلمين في موقع جغرافي أو بلد معين، ومن المهم أن تتخذ جميع المدارس والجامعات في

الدولة خطوات لتحسين قدرات المكتبات والبنية التحتية التكنولوجية، لا سيما توفير وصول ثابت للإنترنت داخل مبانيها. زيادة التعاون مع جميع أصحاب المصلحة من مجتمع وشركات ومؤسسات من مختلف التخصصات والقطاعات هو إلى حد ما بصيص أمل في الأزمة. كما يساعد تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص على تحسين نظام التعليم في البلدان النامية.

لتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص ومشاركة أصحاب المصلحة في التعليم ، تحتاج الحكومة إلى توفير تدخل سياسي ودعم مالي لمؤسسات التعليم العالي، كما يجب على الحكومة منح مؤسسات التعليم العالي مزيدًا من الاستقلالية من حيث الإدارة والتشغيل المؤسسي، ويجب وضع لوائح صارمة وآليات تقييم لضمان الجودة في التدريس والبحث وبناء قدرات مؤسسات التعليم العالي لإنتاج أبحاث عالية الجودة يمكن أن تسمح لها بتنويع مصادر دخلها (أي توليد الدخل من خلال الأنشطة البحثية). الإسراع في إصلاح التعليم العالي، فمن المعروف بشكل عام أن عدم تطابق المهارات بين خريجي الجامعات يمثل مشكلة كبيرة يتعين على الدولة وقطاع التعليم العالي على وجه الخصوص حلها على الفور، وتنفيذ البرامج التي تهدف إلى رفع مستوى جودة الأساتذة ومديري المؤسسات الجامعية، وهذا يستدعي مزيدًا من الاهتمام وتدخلات السياسات لتسريع عملية الإصلاح لتحقيق نظام تعليم عالي الجودة شامل ومنصف وتنافسي يمكن أن ينتج خريجين ذوي مهارات عالية وكفاءة لازمة لتحقيق رؤية، وتشجيع البحث والنشر.

يعد Covid-19 ظاهرة غير مسبوقة ومعقدة تعمل كعامل تغيير ومحفز للتحول الرقمي لنظام التعليم قد يتعين على جميع أصحاب المصلحة المعنيين ، وخاصة صانعي السياسات رفيعي المستوى ، الحفاظ على زخم هذا التحول الرقمي للتعليم، وزيادة كميته وجودته وضمان فعاليته واستدامته. تحتاج الدول النامية خاصة منها الجزائر إلى المزيد من المبادرات التي تهدف إلى تزويد الطلاب بالمعرفة والمهارات اللازمة لتلبية احتياجات سوق العمل المتغير ومتطلبات المجتمع شامل وتقدمي ومستدام. على الرغم من أن Covid-19 قد غيّر مشهد أماكن العمل وأدوار الموظفين والعمال من مختلف القطاعات، فقد كانت هذه فرصة للتحرك نحو أنماط مختلفة من العمل، هناك حاجة للتفكير في كيفية عمل أماكن العمل المستقبلية ، وزيادة مهارات العمال للتقنيات الجديدة وتنفيذ التخطيط للطوارئ للأحداث المستقبلية المشابهة لـ Covid-19، ولكن الأهم من ذلك، يمكن القول إن الاعتراف بقيمة حياة البشر ورفاههم كأمر أساسي لبناء رأس المال البشري، والمساهمة في رفاهية الأجيال القادمة، والشعور بأنهم مهمون حقاً .

قائمة المصادر والمراجع:

1. إبراهيم بن محمد عسيري، عبد الله بن يحيى المحيّا، التعلّم الإلكتروني (المفهوم والتطبيق)، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، 1422ه-2011م.
2. أحمد شراك، كورونا والخطاب مقدّمات ويوميات، مؤسسات مقاربات للصناعات الثقافية وإستراتيجيات التواصل والنشر، المغرب، ط1، 2020.
3. أحمد ناشف، تعريب التعليم في الجزائر بين الطرح المعرفي والطرح الأيديولوجي، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 1432ه-2011م.
4. حمدي محمد شحاتة، أدوار الجامعات في مجتمع المعرفة، دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، مصر، دار الجديد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2020.
5. عبد الجواد بكر، السياسات التعليمية وصنع القرار، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، مصر، ط1، 2003.
6. عبد القادر فضيل، نظام التعليم في الجزائر بين مظاهر التدني ومستويات التحدّي، جسور للنشر والتوزيع، ط1، 1438ه-2016م.
7. عبد القادر لورسي، المرجع في التعليمية الزاد النفيس والسند الأنيس في علم التدريس، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2016.
8. علي أحمد مدكور، التعليم المستمر مدى الحياة، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، ط1، 2014.
9. علي سامي الحلاق، المرجع في تدريس مهارات اللغة العربية وعلومها، شركة المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت، 2010.
10. محمد الصالح حثروبي، المدخل إلى التدريس بالكفاءات، دار الهدى، الجزائر، 2002.
11. مرزوق مطر الفهمي، الطريق إلى الجودة في التعليم أساسيات ومتطلبات التطبيق، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، ط1، 2016.
12. وليد خضر الزند، هاني حتمل عبيدات، المناهج التعليمية، تصميمها، تنفيذها، تقويمها، تطويرها، عالم الكتب الحديث، الأردن، 1431ه- 2010م.

المراجع بالأجنبية:

13. Charadine, P.& Hôr, R. (2021). *The Impact of Covid-19 Pandemic: National & Regional Implications*. Conrad Adenauer Stiftung: Cambodia.
14. Lawrence K. (2020). *After The Pandemic Vision of Life Post Covid-19*, SUNBURY: USA.
15. United Nations. (2020). *Impact of Covid-19 Pandemic on Trade and Development Transitioning to a New Normal*. USA.
16. Zaheer A. (2020). *Surveying the Covid-19 Pandemic and Its Implications (Urban Health, Data Technology and Political Economy*). Elsevier: UK